



Adherence to Corporate Governance Principles and Its Impact on the Quality of Financial Reporting: A Field Study from the Perspective of Employees in the Libyan Capital Market – Tripoli

Najia Mohammed Kabar Abdalrhem *

Accounting Department, Tripoli College of Science and Technology, Tripoli, Libya

الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وانعكاسه على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين بسوق المال الليبي – طرابلس

ناجية محمد كعبار عبدالرحيم *

قسم المحاسبة، كلية طرابلس للعلوم والتقنية، طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: najiak1978@gmail.com

Received: January 28, 2026

Accepted: March 27, 2026

Published: March 29, 2026

Abstract:

This study aimed to identify the level of commitment to corporate governance principles and examine its relationship with financial reporting quality from the perspective of employees at the Libyan Stock Market in Tripoli. The study adopted a descriptive-analytical approach and used a questionnaire to collect data from a sample of 34 respondents. The responses were analyzed using SPSS and appropriate statistical techniques. The findings indicated a high level of commitment to corporate governance principles and a positive perception of financial reporting quality. The results also revealed a positive and statistically significant relationship between commitment to corporate governance principles and financial reporting quality from the respondents' perspective. Based on these findings, the study recommends strengthening compliance with corporate governance rules, supporting disclosure and transparency practices, enhancing audit and oversight mechanisms, and promoting adherence to accounting standards to support the quality and reliability of financial reporting.

Keywords: Corporate Governance, Governance Compliance, Financial Reporting Quality, Disclosure and Transparency, Libyan Stock Market.

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وبيان علاقته بجودة التقارير المالية من وجهة نظر العاملين بسوق المال الليبي – طرابلس. واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة بلغت (34) مفردة، جرى تحليل استجاباتها باستخدام برنامج SPSS والأساليب الإحصائية الملائمة. أظهرت النتائج ارتفاع مستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، إلى جانب اتجاه إيجابي نحو جودة التقارير المالية. كما بينت وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائية بين الالتزام بمبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية وفق تصورات أفراد العينة. وفي ضوء هذه

النتائج، أوصت الدراسة بتعزيز الالتزام بالقواعد المنظمة للحوكمة، ودعم ممارسات الإفصاح والشفافية، وتفعيل الآليات الرقابية والمراجعة، والاهتمام بالالتزام بالمعايير المحاسبية بما يدعم جودة التقارير المالية وموثوقيتها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الالتزام بمبادئ الحوكمة، جودة التقارير المالية، الإفصاح والشفافية، سوق المال الليبي.

1.1- المقدمة:

أصبحت حوكمة الشركات من المرتكزات الأساسية في بيئة الأعمال والأسواق المالية، لما توفره من قواعد وآليات تنظم العلاقة بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وتدعم الشفافية والمساءلة والإفصاح والرقابة، وتبرز أهميتها بصورة أكبر في الشركات المرتبطة بأسواق المال، حيث يعتمد المستثمرون والمتعاملون بدرجة كبيرة على المعلومات الواردة في التقارير المالية عند تقييم الأداء واتخاذ القرارات الاستثمارية.

ولا ترتبط جودة التقارير المالية بإعداد القوائم وفق المتطلبات المحاسبية فقط، بل بقدرة المعلومات الواردة فيها على تقديم صورة واضحة وموثوقة عن الوضع المالي للشركة. ومن هنا تبرز الصلة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، فوضوح المسؤوليات، والالتزام بالقوانين والتشريعات، والفصل بين السلطات، ودعم الإفصاح والشفافية، والالتزام بالمعايير المحاسبية، كلها ممارسات يمكن أن تعزز الثقة في المعلومات المالية وتحدد من فرص التلاعب وعدم تماثل المعلومات.

وتكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة في البيئة الليبية مع عودة سوق المال الليبي إلى ممارسة نشاطه بعد فترة طويلة من التوقف، وهو ما أعاد إلى الواجهة أهمية الشفافية والموثوقية وجودة المعلومات المقدمة للمستثمرين والمتعاملين. كما أن الدراسات الليبية السابقة تناولت الحوكمة وجودة التقارير المالية في عدد من القطاعات، إلا أن جانباً مهماً منها تركّز في المصارف والمؤسسات العامة والشركات الصناعية. وبناء على ما سبق تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على مستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وبيان طبيعة علاقته بجودة التقارير المالية من وجهة نظر العاملين بسوق المال الليبي – طرابلس، بما يوفر قراءة ميدانية حديثة لموضوع يرتبط مباشرة ببيئة السوق ومتطلبات الإفصاح والثقة في المعلومات المالية.

2.1 - الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية من زوايا متعددة، شملت مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة، والإفصاح والشفافية، وخصائص مجالس الإدارة، وآليات الرقابة، وانعكاس هذه الجوانب على جودة المعلومات المالية.

تناولت دراسة كبلان (2018) تطبيق حوكمة الشركات وعلاقته بجودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، وأظهرت النتائج وجود ارتباط إيجابي بين الوفاء بمتطلبات الحوكمة وجودة التقارير المالية المنشورة. وتكتسب هذه الدراسة أهمية مباشرة للبحث الحالي لكونها أجريت في سوق الأوراق المالية الليبي نفسه، وإن كانت تسبق التطورات الأخيرة التي شهدتها السوق.

وبحث (Hasan et al. (2022) العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في باكستان والمملكة المتحدة بالاعتماد على (1,550) مشاهدة شركة لمدة سنة. وكشفت النتائج اختلاف العلاقة باختلاف آلية الحوكمة والبيئة المؤسسية، إذ ارتبطت الملكية الأجنبية إيجابياً بجودة التقارير في الدولتين، بينما اختلفت نتائج بعض خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بينهما. وتشير الدراسة إلى أن فاعلية آليات الحوكمة لا تسير بالدرجة نفسها في البيئات المختلفة.

وقدم (Rajpurohit and Rijwani (2022) مراجعة منظمة لـ(51) دراسة تناولت حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في الأسواق الناشئة، وأوضحت المراجعة أن طبيعة العلاقة تتأثر بخصائص الدولة والبيئة التنظيمية والمؤسسية والروابط السياسية، وهو ما يعزز أهمية دراسة الحوكمة داخل الخصوصية المؤسسية لكل بيئة بدل الاعتماد المباشر على نتائج الاقتصادات المتقدمة.

وفي البيئة الليبية، اختبر الأوجلي والكزة وعامر (2024) تطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وعلاقته بجودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، باستخدام دراسة الحالات المتعددة والمقابلات شبه المنظمة وتحليل محتوى التقارير. وأظهرت النتائج ارتفاع مستوى الالتزام بإرشادات الحوكمة وارتباط تطبيق متطلباتها بتحسين جودة التقارير المالية المنشورة.

أما شقلوف (2024) فبحث العلاقة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المصارف التجارية بمدينة طرابلس، اعتماداً على (55) استبانة صالحة للتحليل. وأظهرت النتائج وجود علاقة بين بعض مقومات الحوكمة والإفصاح وجودة التقارير المالية، إلا أن مستوى التطبيق والجودة جاء في حدود المستوى المتوسط، كما اختلفت النتائج بين مبادئ الحوكمة، وهو ما يشير إلى أن العلاقة لا تظهر بالصورة نفسها في جميع مكوناتها.

وعلى المستوى الدولي، تناول Chen et al. (2024) إصلاحات مجالس الإدارة وجودة الممارسات المرتبطة بالتقارير المالية في عينة شملت (40) دولة. وبينت النتائج ارتباط إصلاحات مجالس الإدارة بانخفاض إدارة الأرباح الحقيقية والاستحقاقات الاختيارية، مع قوة أكبر لهذا الارتباط في الشركات التي تعاني ارتفاع عدم تماثل المعلومات ومشكلات الوكالة والبيئات المؤسسية الأضعف. وتؤكد هذه النتيجة أهمية البيئة المؤسسية في تفسير العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية.

واعتمد المجربي وعوض (2025) على تحليل تقارير ديوان المحاسبة الليبي لتقييم مستوى التزام المؤسسات العامة بمبادئ الحوكمة في قطاعي الاستثمار والمصارف خلال عامي 2022 و2023. وكشفت النتائج وجود ضعف في بعض مؤشرات الحوكمة، خاصة ما يتعلق باستقلالية مجالس الإدارة والرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية وتأخر إعداد بعض القوائم والحسابات المالية، بما يعكس تفاوت مستوى تطبيق الحوكمة داخل البيئة الليبية.

وركز الغرياني ومادي (2025) على مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية ومدى توافقه مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، اعتماداً على آراء العاملين بالإدارة العامة للرقابة على الاستثمارات والمصارف بديوان المحاسبة. وأظهرت النتائج مستوى إيجابياً في بعض جوانب الإفصاح، خاصة المتعلقة بالأهداف والنتائج المالية، مقابل جوانب تحتاج إلى مزيد من التطوير، من بينها الإفصاح عن المخاطر والمكافآت. وتبرز الدراسة أهمية الإفصاح والشفافية في الربط بين الحوكمة وجودة المعلومات المالية.

كما بحث أدھيم وآخرون (2025) العلاقة بين ضعف حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في ليبيا، مع إدخال فاعلية التدقيق الداخلي متغير وسيط. وأظهرت النتائج ارتباط ضعف الحوكمة سلباً بجودة التقارير المالية، إلى جانب دور فاعلية التدقيق الداخلي في الحد من هذا الانعكاس السلبي. وتقترح الدراسة من البحث الحالي في تناول البيئة الليبية وجودة التقارير المالية، مع اختلافها في إدخال التدقيق الداخلي ضمن نموذج العلاقة.

وتناول التير ونافع (2026) دور الحوكمة في تحسين جودة القوائم المالية من خلال الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في عدد من الشركات الصناعية بمدينة مصراتة. وأظهرت النتائج بروز الإفصاح باعتباره أكثر مبادئ الحوكمة ارتباطاً بالحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، بينما لم تظهر بقية المبادئ المستوى نفسه من التأثير. وتدعم هذه النتيجة الرأي القائل إن العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير قد تختلف بحسب المبدأ أو الآلية محل التطبيق.

التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

يكشف عرض الدراسات السابقة عن اتفاق عام على وجود صلة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، إلا أن طبيعة هذه الصلة وقوتها لم تكن متماثلة في جميع الدراسات. فقد أظهرت بعض النتائج ارتباطاً واضحاً بين تطبيق الحوكمة وتحسين جودة التقارير، بينما أشارت دراسات أخرى إلى اختلاف النتائج بين مبادئ الحوكمة ووفق طبيعة القطاع والبيئة التنظيمية والمؤسسية.

وفي البيئة الليبية، تركّز جانب كبير من الدراسات الحديثة على المصارف التجارية والمؤسسات العامة والشركات الصناعية، وتناولت موضوعات مثل تطبيق دليل الحوكمة المصرفية، والإفصاح والشفافية،

وفاعلية التدقيق الداخلي، والمحاسبة الإبداعية. أما الدراسات التي تناولت العلاقة مباشرة داخل سوق المال الليبي فظلّت محدودة، وتبرز بينها دراسة كبلان (2018) وعليه، لا تقوم الفجوة البحثية على افتراض غياب الدراسات الليبية التي تناولت الحوكمة وجودة التقارير المالية، وإنما تنطلق من الحاجة إلى قراءة ميدانية حديثة لمستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وعلاقته بجودة التقارير المالية في سوق المال الليبي، خاصة بعد التطورات التي شهدتها السوق وعودته إلى ممارسة نشاطه، ومن وجهة نظر العاملين فيه. ويمثل هذا الجانب نقطة الاختلاف الرئيسية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

3.1- مشكلة الدراسة:

تعد حوكمة الشركات من الآليات التنظيمية والرقابية التي تستهدف تعزيز الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، من خلال تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وبقية الأطراف ذات العلاقة، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، ودعم الالتزام بالقوانين والتشريعات ومتطلبات الإفصاح. وفي المقابل، تمثل جودة التقارير المالية عنصراً أساسياً في تعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين في المعلومات التي يعتمدون عليها عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والاستثمارية. وتزداد أهمية العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في أسواق المال، نظراً لما تتطلبه هذه الأسواق من مستوى مرتفع من الشفافية والإفصاح والموثوقية في المعلومات المنشورة. فالالتزام بمبادئ الحوكمة، بما تتضمنه من وضوح للصلاحيات والمسؤوليات، والفصل بين الوظائف الإدارية، والالتزام بالقوانين والتشريعات، ودعم سياسات الإفصاح والشفافية، يمكن أن يرتبط بجودة المعلومات الواردة في التقارير المالية وقدرتها على التعبير بصورة ملائمة عن الوضع المالي للشركات. وقد تناولت أداة الدراسة هذه الجوانب من خلال محور الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات ومحور جودة التقارير المالية. وفي البيئة الليبية، تكتسب هذه المشكلة أهمية خاصة في ضوء التطورات التي شهدتها سوق المال الليبي وعودته إلى ممارسة نشاطه بعد فترة من التوقف، الأمر الذي يعيد التأكيد على أهمية الالتزام بمبادئ الحوكمة وتعزيز الثقة في المعلومات المالية المنشورة. كما أظهرت الدراسات السابقة تفاوتاً في مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة وفي طبيعة ارتباطها بجودة التقارير المالية باختلاف القطاعات والبيئات المؤسسية، في حين تركز جزء مهم من الدراسات الليبية على المصارف والمؤسسات العامة والشركات الصناعية، وهو ما يبرز الحاجة إلى تناول الموضوع في إطار سوق المال الليبي ومن وجهة نظر العاملين فيه. وبناء على ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى التعرف على مستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وبيان طبيعة العلاقة بين هذا الالتزام وجودة التقارير المالية من وجهة نظر العاملين بسوق المال الليبي.

وفي ضوء ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة فيما يلي:

- 1- ما مستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر العاملين بسوق المال الليبي؟
- 2- ما طبيعة العلاقة بين الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية من وجهة نظر العاملين بسوق المال الليبي؟

4.1- أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وفرضياتها، تسعى الدراسة إلى تحقيق هدفين أساسيين، يتمثلان فيما يأتي:

1. التعرف على مستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر العاملين بسوق المال الليبي.
2. بيان العلاقة بين الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية من وجهة نظر العاملين بسوق المال الليبي.

5.1- فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، وبما يتوافق مع محوري أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة، تمت صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: يوجد مستوى مرتفع ذو دلالة إحصائية من الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر العاملين بسوق المال الليبي.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية من وجهة نظر العاملين بسوق المال الليبي.

6.1- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية حوكمة الشركات في تعزيز الشفافية والمساءلة والإفصاح، وما يمكن أن يرتبط بذلك من دعم جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية، ولا سيما في أسواق المال التي تعتمد كفاءتها وثقة المستثمرين فيها بدرجة كبيرة على جودة المعلومات المتاحة. ويمكن بيان أهمية الدراسة من خلال الجانبين الآتيين:

الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تناولها الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية ضمن إطار مترابط في البيئة الليبية، بما يسهم في إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، ويوفر أدلة ميدانية حديثة يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية، ولا سيما الدراسات المرتبطة بسوق المال الليبي.

كما تكتسب الدراسة أهميتها العلمية من تناولها الموضوع في الوقت الحاضر بما يسمح بإعادة تقييم العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية في ضوء التطورات التي شهدتها بيئة سوق المال الليبي. **الأهمية العملية:** تنبع الأهمية العملية للدراسة من إمكانية الاستفادة من نتائجها في التعرف على مستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات ومستوى جودة التقارير المالية من وجهة نظر العاملين بسوق المال الليبي، بما يمكن أن يساعد الجهات المنظمة والشركات المدرجة والمحاسبين والمراجعين في تحديد الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والتطوير.

كما يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في تعزيز الاهتمام بممارسات الإفصاح والشفافية والالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية، بما يدعم موثوقية المعلومات المالية ويرفع مستوى الثقة في التقارير المقدمة للمستثمرين وأصحاب المصالح.

7.1- منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل آراء أفراد العينة بشأن مستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية. كما تم الاستناد إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة لبناء الجانب النظري للدراسة، في حين اعتمد الجانب الميداني على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات. وتكون مجتمع الدراسة من العاملين بسوق المال الليبي والبالغ عددهم (109) عاملين، في حين تمثلت العينة في العاملين بفرع طرابلس. وقد تم توزيع (40) استبانة، واستردت (34) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بعد استبعاد الاستبانة غير المكتملة.

وتكونت الاستبانة من محورين رئيسيين، تناول المحور الأول الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، بينما تناول المحور الثاني جودة التقارير المالية، بواقع (11) عبارة لكل محور، وتم قياس الاستجابات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

ولتحليل البيانات، تم استخدام برنامج SPSS، والاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات أداة الدراسة، إلى جانب اختبار (One-Sample t-test)، ومعامل ارتباط بيرسون بما يتوافق مع أهداف الدراسة وفرضياتها.

8.1- حدود الدراسة

تحدد الدراسة مجموعة من الحدود التي تعكس نطاقها الميداني والموضوعي والزمني، وتتمثل فيما يأتي: **الحدود الموضوعية:** اقتصرَت الدراسة على تناول مستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وعلاقته بجودة التقارير المالية.

الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة الميدانية على سوق المال الليبي – فرع طرابلس.

الحدود البشرية: تمثلت في العاملين بسوق المال الليبي – فرع طرابلس الذين استجابوا لأداة الدراسة، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (34) استبانة.

الحدود الزمنية: أجريت الدراسة الميدانية وجمعت بياناتها خلال شهر مايو 2026م.

9.1- أنموذج الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، يتكون أنموذج الدراسة من المتغيرين الآتيين:

المتغير المستقل: الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات

ويقاس من خلال العبارات الواردة في المحور الأول من الاستبانة، والتي تناولت الالتزام بالقوانين والتشريعات، والفصل بين السلطات والمسؤوليات، والإفصاح والشفافية، والالتزام بالمعايير المحاسبية، والحد من فجوة المعلومات والتلاعب فيها .

المتغير التابع: جودة التقارير المالية

ويقاس من خلال العبارات الواردة في المحور الثاني من الاستبانة، والتي تناولت الالتزام بالمعايير المحاسبية، وشمول الإفصاح، والموضوعية، والدقة والوضوح، وقدرة التقارير على التعبير عن الوضع المالي للشركة .

أنموذج الدراسة الميدانية



Gemini Notebook

2- الإطار النظري:

1.2- الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات

ارتبط الاهتمام بحوكمة الشركات بالتغيرات التي شهدتها بيئة الأعمال خلال العقود الماضية، ولا سيما مع اتساع حجم الشركات، وانفصال الملكية عن الإدارة، وتزايد انتقال رؤوس الأموال، وما صاحب ذلك من ارتفاع الحاجة إلى أنظمة أكثر قدرة على ضبط أداء الإدارة وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح. كما أسهمت الأزمات والانهيارات المالية في إبراز أهمية وجود إطار رقابي وتنظيمي يحد من إساءة استخدام السلطة ويعزز الثقة في الإدارة وفي المعلومات التي تقدمها الشركات لمستخدميها (حوامدة، 2021؛ سليمان، 2006).

ومن هذا المنطلق، لم تعد الحوكمة تفهم على أنها مجرد مجموعة من القواعد الرسمية، بل أصبحت تمثل نظاماً متكاملًا لتنظيم العلاقات داخل الشركة، وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات، وضبط عملية اتخاذ القرار، وتحديد كيفية مساءلة الإدارة عن أفعالها. وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي تناولت حوكمة الشركات، فإنها تلتقي في مجموعة من العناصر الأساسية، تتمثل في الشفافية، والمساءلة، والرقابة، وحماية حقوق المساهمين، ومراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة. ومما سبق يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها "منظومة من القواعد والإجراءات والآليات التي تنظم إدارة الشركة وراقبتها، وتحدد مسؤوليات الأطراف المختلفة، بما يعزز الشفافية والمساءلة ويحمي حقوق المساهمين وأصحاب المصالح".

وتظهر أهمية الحوكمة بصورة أكثر وضوحاً في الشركات المرتبطة بأسواق المال، لأن جودة القرارات الاستثمارية تعتمد بدرجة كبيرة على مدى توافر معلومات يمكن الوثوق بها. فوجود قواعد واضحة للمساءلة، وفصل مناسب بين السلطات، والتزام بالقوانين والتشريعات، ورقابة فعالة على الإدارة، كلها عوامل تقلل من فرص استغلال المعلومات أو حجبها عن المستخدمين. ولهذا فإن الحوكمة ترتبط بصورة مباشرة ببيئة إعداد التقارير المالية، ولا سيما من حيث مستوى الإفصاح والشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية.

كما أن أهمية الحوكمة لا تقتصر على حماية المساهمين فحسب، بل تمتد إلى دعم كفاءة الإدارة، وتعزيز قدرة الشركة على الاستمرار والمنافسة، وتقليل حالات التعارض بين مصالح الإدارة والمالكين، وتقوية نظم الرقابة الداخلية والمراجعة. وتؤدي هذه الجوانب مجتمعة إلى خلق بيئة تنظيمية أكثر انضباطاً، وهو ما ينعكس على مستوى الثقة في أداء الشركة وفي المعلومات التي تصدر عنها. وقد أشارت الأدبيات إلى ارتباط الحوكمة بالعدالة، والشفافية، والمساءلة، وتفعيل الرقابة والحد من الفساد المالي والإداري (حوامدة، 2021).

وتقوم الحوكمة على مجموعة من المبادئ التي تشكل الإطار الذي تستند إليه الممارسات الفعلية داخل الشركات. ومن أهمها وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، وحماية حقوق المساهمين، والمعاملة المتساوية بينهم، ومراعاة حقوق أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة. وتمثل هذه المبادئ أساساً لتقييم مدى التزام الشركات بالحوكمة، لأنها تنقل المفهوم من المستوى النظري إلى مستوى الممارسة الفعلية.

ويعد الإفصاح والشفافية من أكثر مبادئ الحوكمة ارتباطاً بموضوع الدراسة الحالية، إذ لا يمكن الحديث عن حوكمة فعالة في ظل نقص المعلومات أو تأخرها أو عدم وضوحها. فالإفصاح الجيد يتيح للمستثمرين وأصحاب المصالح الوصول إلى معلومات تتعلق بالمركز المالي والأداء والملكية وغيرها من الموضوعات ذات الأهمية، كما أن التزام الشركة بتوفير هذه المعلومات في الوقت المناسب يساهم في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستخدمين وتعزيز الثقة في التقارير المالية. وقد أكدت الأدبيات المرتبطة بمبادئ الحوكمة أهمية إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفق معايير مناسبة من الجودة المحاسبية والمالية (السعدني، 2009).

ومما سبق يتبين، إن الالتزام بمبادئ الحوكمة لا ينبغي أن يقاس بمجرد وجود اللوائح والهيكل التنظيمية، بل بمدى ترجمة هذه القواعد إلى ممارسات فعلية داخل الشركة. فالفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والالتزام بالقوانين والتشريعات، واتباع سياسات واضحة للإفصاح، والالتزام بالمعايير المحاسبية، كلها مؤشرات أكثر قدرة على التعبير عن مستوى الحوكمة الفعلي من مجرد وجود إطار تنظيمي مكتوب.

ويعتمد هذا الالتزام على مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية. وتشمل الآليات الداخلية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الداخلية، حيث تمثل هذه الجهات خطوطاً رئيسة للرقابة على الإدارة ومتابعة الأداء والتحقق من كفاءة نظم الرقابة الداخلية. وفي المقابل، تشمل الآليات الخارجية المراجعة الخارجية والقوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية والمهنية، والتي تعمل على تعزيز الانضباط من خارج الشركة ودعم موثوقية المعلومات المنشورة (محمود، 2017؛ أبو بركة، 2015؛ صالح، 2025).

كما يتأثر مستوى الحوكمة بالبيئة التي تعمل فيها الشركة، فوجود قوانين واضحة، وأجهزة رقابية فعالة، وسوق مال منظم، ومؤسسات مهنية قادرة على فرض الالتزام، كلها عوامل تساعد على تطبيق الحوكمة بصورة أكثر فاعلية. وفي المقابل، فإن وضوح الهياكل الداخلية، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات، ومنع

تعارض المصالح، تمثل محددات داخلية لا تقل أهمية عن الإطار الخارجي (سليمان، 2006؛ فلمبان، 2023).

وبناءً على ما سبق، يمثل الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات يمثل مستوى التطبيق الفعلي لمجموعة القواعد والآليات التي تستهدف ضبط الإدارة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، ودعم جودة المعلومات المتاحة لهم. ولذلك ركزت الدراسة الميدانية على مجموعة من المؤشرات التي تعكس هذا الالتزام، ومن أهمها الالتزام بالقوانين والتشريعات، والفصل بين السلطات، والإفصاح والشفافية، والالتزام بالمعايير المحاسبية، والحد من فجوة المعلومات والتلاعب في البيانات المالية.

2.2- جودة التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والدائنون وغيرهم من أصحاب المصالح عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، لما توفره من معلومات عن الوضع المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية. غير أن فائدة هذه التقارير لا تتوقف على مجرد توافرها، وإنما ترتبط بدرجة كبيرة بجودة المعلومات التي تتضمنها ومدى ملاءمتها وموثوقيتها وقدرتها على التعبير عن الواقع المالي بصورة تساعد المستخدمين في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة (النجار، 2016).

ولا ينبغي النظر إلى التقارير المالية بوصفها القوائم المالية الأساسية فقط، بل باعتبارها إطاراً أوسع يضم القوائم المالية وما يصاحبها من معلومات مالية وغير مالية، إلى جانب التقارير التفسيرية وتقارير الإدارة والمراقب المالي. ومن ثم فإن قيمة التقرير المالي لا تقاس فقط بصحة الأرقام الواردة فيه، وإنما أيضاً بمدى اكتمال المعلومات ووضوحها وقدرتها على تفسير المركز المالي والأداء والظروف المحيطة بالمنشأة (قاسم، 2017).

وتتبع أهمية التقارير المالية من كونها وسيلة رئيسية للاتصال بين المنشأة ومستخدمي المعلومات، حيث تسهم في توفير البيانات اللازمة لتقييم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية، والتعرف على مصادر الأموال واستخداماتها، وتقييم نتائج الأنشطة والمركز المالي، إضافة إلى دعم عملية التخطيط والمقارنة بين الفترات والمنشآت المختلفة. كما تسهم التقارير المالية في تعزيز الشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية والمتطلبات التنظيمية، وهو ما يزيد من فائدتها في القرارات الاستثمارية والائتمانية والإدارية (الحيالي، 2015؛ القعيد والعمراني، 2015).

تبين مما سبق، إن جودة التقارير المالية لا تتحقق بمجرد إعداد القوائم المالية في موعدها، بل تتحقق عندما تكون المعلومات الواردة فيها قادرة على تمثيل الواقع الاقتصادي للمنشأة بصورة صادقة ومفهومة ومفيدة لمستخدميها. ولذلك فإن مفهوم الجودة يرتبط بمصداقية المعلومات وخلوها من التحريفات الجوهرية ومدى قدرتها على دعم القرارات والتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي للمنشأة. وقد تناولت الأدبيات جودة التقارير المالية من خلال مجموعة من الخصائص التي تشمل المصداقية والملاءمة والقابلية للفهم والمقارنة والتوقيت المناسب (حمدان، 2011؛ يونس، 2019؛ الحربي، 2021).

وتكتسب جودة التقارير المالية أهميتها من الآثار التي يمكن أن تترتب عليها بالنسبة للمستثمرين والإدارة وأصحاب المصالح، فالمعلومات عالية الجودة تساعد في تقييم فرص الاستثمار وتوجيه الموارد بصورة أكثر كفاءة، كما تسهم في خفض درجة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، والحد من تضارب المصالح وتكاليف الوكالة، وتحسين القدرة على توقع المخاطر والأزمات المالية. وعليه، فإن ارتفاع جودة التقارير لا يمثل غاية محاسبية فقط، بل يسهم في دعم كفاءة القرارات والثقة في المنشأة والسوق الذي تعمل فيه (عجبنا، 2018).

كما يمكن النظر إلى جودة التقارير المالية من خلال ثلاثة جوانب مترابطة هي جودة الصياغة، وجودة المحتوى، وجودة العرض. فجودة الصياغة تتطلب وضوح العبارات وسهولة فهمها، وجودة المحتوى ترتبط بصحة البيانات واكتمالها ودقتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية، بينما ترتبط جودة العرض بالحياد والتوقيت المناسب والشفافية. وتوضح هذه الجوانب أن جودة التقرير المالي لا تتعلق فقط بالمحتوى الرقمي، بل بطريقة تقديم المعلومات ومدى قدرتها على الوصول إلى المستخدم بصورة واضحة ومتكاملة (السامرائي، 2016).

وتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من أهم الأسس التي يمكن من خلالها الحكم على جودة التقارير المالية. فالملاءمة تعني أن تكون المعلومات مرتبطة بالقرارات التي يتخذها المستخدمون وقادرة على إحداث فرق فيها، في حين ترتبط الموثوقية بقدرة المعلومات على تمثيل الواقع الاقتصادي بصورة صادقة، مع توافر الاكتمال والحياد والخلو من الأخطاء. كما تساعد القابلية للمقارنة والثبات على تقييم أداء المنشأة عبر الفترات المختلفة ومقارنته بأداء المنشآت الأخرى، بينما تضمن الأهمية النسبية التركيز على المعلومات التي يمكن أن يؤثر حذفها أو تحريفها في القرارات الاقتصادية للمستخدمين (أبو حمام، 2009؛ برهوم، 2025؛ حرفوش، 2019؛ بدر، 2019).

في هذا الإطار، ينبغي أن يقوم الحكم على جودة التقارير المالية على مدى قدرة التقرير على توفير معلومات دقيقة وكاملة وموضوعية وقابلة للفهم والمقارنة، وفي الوقت المناسب، بما يمكن المستخدم من تكوين صورة حقيقية عن المركز المالي والأداء. ومن هذا المنطلق، فإن الجودة لا تقتصر على الجانب الفني لإعداد التقارير، بل ترتبط كذلك بالبيئة الرقابية والتنظيمية التي تتم فيها عملية الإعداد والإفصاح. وتتأثر جودة التقارير المالية بعدة عوامل، من أهمها حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة والمعايير المحاسبية. فوجود نظام حوكمة فعال يوفر إطاراً للرقابة والإفصاح والمساءلة، في حين تساعد المراجعة الخارجية على تعزيز مصداقية المعلومات، وتعمل المراجعة الداخلية ولجان المراجعة على تقييم فاعلية نظم الرقابة والتحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات، كما تسهم المعايير المحاسبية في تقليل الاجتهاد الشخصي وتحقيق قدر أكبر من الاتساق والموضوعية في إعداد التقارير (حرفوش، 2019؛ بن نونة وآخرون، 2020؛ يونس، 2019؛ بن غانم وماضي، 2023). وتشير الأدبيات كذلك أن جودة التقارير المالية تتطلب توافر أطر قانونية ورقابية ومهنية وفنية تدعم الالتزام بالمعايير وتحسن من مستوى الرقابة على عملية إعداد المعلومات وعرضها، بما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في التقارير المنشورة (الفيتوري، 2023).

3.2- العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

تبرز العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية من خلال الدور الذي تؤديه الحوكمة في تعزيز الإفصاح والشفافية والمساءلة والرقابة على عملية إعداد المعلومات. فكلما اتسمت بيئة الشركة بوضوح المسؤوليات وفاعلية الرقابة والالتزام بالقوانين والمعايير، أصبحت عملية إعداد التقارير أكثر انضباطاً، وانخفضت فرص التلاعب أو إخفاء المعلومات. ومن هنا فإن الحوكمة لا تمثل مجرد إطار تنظيمي منفصل عن المحاسبة، بل تشكل أحد العوامل المؤثرة في البيئة التي تُنتج فيها المعلومات المحاسبية (كبلان، 2018).

ومن ثم فإن انعكاس الالتزام بمبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية يظهر أساساً من خلال تحسين الشفافية، ودعم الالتزام بالمعايير المحاسبية، وتقوية الرقابة الداخلية والخارجية، والحد من فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. فعندما تخضع عملية إعداد التقارير لآليات رقابية واضحة ومساءلة فعالة، تصبح المعلومات أكثر قدرة على التعبير عن المركز المالي الحقيقي للمنشأة وأكثر ملاءمة لاتخاذ القرار. كما أن الحوكمة تسهم في تعزيز مصداقية التقارير من خلال دعم استقلالية المراجعين، وتفعيل لجان المراجعة، وفرض معايير أخلاقية على الإدارة والمحاسبين، والالتزام بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية ذات الأهمية. وهذه الممارسات تساعد في الحد من التحريفات والأخطاء والتلاعب، وترفع من مستوى الثقة في المعلومات المنشورة (عبد العال، 2015؛ عبد الله، 2019؛ شهيد والعيسى، 2018). وبناء على ذلك، فإن جودة التقارير المالية تمثل نتيجة لمجموعة من الممارسات التنظيمية والمحاسبية والرقابية المتكاملة، ويعد الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات أحد أهم العناصر التي يمكن أن تدعم هذه الجودة. ومن هذا المنطلق تم تناول جودة التقارير المالية في الدراسة الحالية بوصفها المحور الذي يتم من خلاله التعرف على مدى انعكاس الالتزام بمبادئ الحوكمة على دقة المعلومات ووضوحها وموضوعيتها وشمول الإفصاح وقدرتها على التعبير عن الوضع المالي للشركات محل الدراسة.

3- الدراسة الميدانية

1.3- منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع، وذلك للتعرف على مستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وبيان علاقته بجودة التقارير المالية من وجهة نظر العاملين بسوق المال الليبي. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وتحليل الاستجابات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

تكون مجتمع الدراسة من العاملين بسوق المال الليبي، والبالغ عددهم (109) عاملين على مستوى ليبيا، في حين تمثلت البيئة الميدانية للدراسة في فرع طرابلس، الذي بلغ عدد العاملين فيه (46) موظفاً. وقد وزعت (40) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (34) استبانة، بما يمثل نسبة (85%) من الاستبانات الموزعة.

وأجريت الدراسة الميدانية وجمعت بياناتها خلال شهر مايو 2026م. وتكونت الاستبانة من قسمين: خصص الأول للبيانات الديموغرافية لأفراد العينة، في حين تضمن القسم الثاني محورين رئيسيين، هما: الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، بواقع (11) عبارة لكل محور، وتم قياس الاستجابات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

واستخدمت الدراسة عدداً من الأساليب الإحصائية الملائمة، تمثلت في التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الأداة، واختبار العينة الواحدة (One-Sample t-test)، بالإضافة إلى معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين متغيري الدراسة.

2.3- خصائص عينة الدراسة

الجدول (1) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة والمؤهل العلمي والتخصص والمركز الوظيفي.

جدول (1) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة			
المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	3	9
	من 5 إلى 10 سنوات	6	18
	من 10 إلى 15 سنة	12	35
	أكثر من 15 سنة	13	38
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	1	3
	بكالوريوس	17	50
	ماجستير	4	12
	دكتوراه	12	35
التخصص العلمي	محاسبة	12	35
	إدارة	5	15
	مصارف واستثمار	11	32
	اقتصاد	6	18
المركز الوظيفي	مدير إدارة	3	9
	رئيس قسم	4	12
	موظف	24	71
	أخرى	3	9
المجموع		34	100%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تشير البيانات إلى أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية ملحوظة، إذ إن (73%) منهم تزيد خبرتهم على عشر سنوات، وهو ما يعزز قدرتهم على تكوين تصورات مستندة إلى خبرة عملية حول موضوع الدراسة. كما تتسم العينة بالتنوع من حيث المؤهل والتخصص، حيث يمثل المتخصصون في المحاسبة والمصارف والاستثمار معاً غالبية أفراد العينة، وهو أمر يتلاءم مع طبيعة موضوع الحوكمة والتقارير المالية.

ومن الناحية الوظيفية، شكل الموظفون النسبة الأكبر من العينة، إلى جانب مشاركة رؤساء أقسام ومديري إدارات، بما يعكس تعدد المستويات الوظيفية التي شملتها الدراسة.

3.3- ثبات أداة الدراسة

للتحقق من مدى الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لكل محور وللأداة ككل، ويوضح الجدول (2) النتائج المتحصل عليها.

جدول (2) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات	11	0.978
جودة التقارير المالية	11	0.984
الأداة ككل	22	0.991

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

توضح النتائج ارتفاع معاملات الثبات لكلا المحورين وللأداة ككل، إذ بلغ معامل ألفا كرونباخ لمحور حوكمة الشركات (0.978)، ولمحور جودة التقارير المالية (0.984)، في حين بلغ للأداة مجتمعة (0.991). وتشير هذه القيم إلى درجة مرتفعة جداً من الاتساق الداخلي بين عبارات الأداة، بما يدعم الاعتماد عليها في تحليل بيانات الدراسة.

4.3- عرض وتحليل نتائج الدراسة

4.3.1 - الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات

جدول (3): نتائج التحليل الوصفي لعبارات الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات

ت	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الموافقة
المحور الأول: حوكمة الشركات				
1	تلتزم الشركة باللوائح والقوانين المتعلقة بحوكمة الشركات	4.06	0.98	موافق
2	تلتزم الشركة بمبدأ الفصل بين السلطات داخل مجلس الإدارة	4.06	0.95	موافق

3	يتم نشر التقارير المالية بشكل دوري سنوياً وبشفافية	4.09	0.79	موافق
4	يتم الفصل بين مهام المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة	4.41	0.74	موافق بشدة
5	التزام بالقوانين والتشريعات المنظمة لعمل سوق المال الموجود حالياً يخدم التطبيق الجيد للحوكمة	4.62	0.65	موافق بشدة
6	الالتزام بتطبيق الحوكمة بشكل جيد يزيد من ثقة المعلومات التي تنشرها الشركات مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم	4.71	0.63	موافق بشدة
7	تتبع الشركة مبادئ الحوكمة وسياسات الإفصاح في إعداد التقارير المالية	4.24	0.86	موافق بشدة
8	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية غير المالية الهامة بشفافية ووضوح	4.03	0.98	موافق
9	تطبيق مبادئ الحوكمة يدعم التزام الشركة بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها	4.35	0.77	موافق بشدة
10	الحوكمة الجيدة تقلل من فجوة المعلومات بين المستثمرين والإدارة	4.50	0.71	موافق بشدة
11	تساهم الحوكمة في الحد من التلاعب في المعلومات المالية	4.50	0.75	موافق بشدة
	المتوسط العام	4.32	0.76	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن المتوسط العام لمحور الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات بلغ (4.32) بانحراف معياري قدره (0.76)، وهو ما يعكس اتجاهاً إيجابياً مرتفعاً لدى أفراد العينة نحو الالتزام بمبادئ الحوكمة.

وقد سجلت العبارة المتعلقة بأن الالتزام بتطبيق الحوكمة بصورة جيدة يزيد من الثقة في المعلومات التي تنشرها الشركات أعلى متوسط بلغ (4.71)، تلتها أهمية القوانين والتشريعات المنظمة لعمل سوق المال في دعم التطبيق الجيد للحوكمة بمتوسط (4.62). كما سجل كل من تقليل فجوة المعلومات بين المستثمرين والإدارة والحد من التلاعب في المعلومات المالية متوسطاً بلغ (4.50). وتشير هذه النتائج إلى أن تصورات أفراد العينة تركز بصورة خاصة على الجوانب العملية للحوكمة المرتبطة بالثقة في المعلومات، والالتزام بالتشريعات، وتقليل عدم تماثل المعلومات، والحد من التلاعب، وهي جوانب ذات أهمية مباشرة في بيئة سوق المال.

وفي المقابل، جاءت المتوسطات الأقل نسبياً في بعض الجوانب المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية والالتزام باللوائح والفصل بين السلطات، إلا أن جميعها ظلت ضمن نطاق الموافقة، بما يعكس اتجاهاً إيجابياً عاماً نحو مستوى الالتزام بالحوكمة.

2.4.3 - جودة التقارير المالية

جدول (4): نتائج التحليل الوصفي لعبارات جودة التقارير المالية

ت	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الموافقة
المحور الثاني: جودة التقارير المالية				
1	يتم اعداد التقارير المالية في الشركة وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها	4.68	0.64	موافق بشدة
2	تتضمن التقارير المالية افصاحاً شاملاً عن البيانات والمعلومات ذات الأهمية بالنسبة للشركة	4.47	0.83	موافق بشدة
3	يتم عرض التحليلات المالية للمعلومات الواردة بالتقارير المالية بين الفترات المحاسبية بشكل دوري	4.59	0.66	موافق بشدة
4	تتحقق خاصية الموضوعية في عرض التقارير المالية	4.18	0.90	موافق
5	توفر التقارير المالية الادوات اللازمة التي تساعد الادارة في تقييم الاداء المالي واجراء المقارنات	4.47	0.75	موافق بشدة
6	كلما زادت قوة نظام الحوكمة زادت جودة التقارير المالية المنشورة	4.56	0.66	موافق بشدة
7	تتسم المعلومات الواردة في التقارير المالية بالدقة والوضوح	4.18	0.90	موافق
8	يتم الافصاح عن البنود المهمة والعمليات ذات اهمية في التقارير المالية	4.44	0.89	موافق بشدة
9	تعكس البيانات المالية الوضع المالي الحقيقي للشركة	4.47	0.71	موافق بشدة
10	يتم تحليل المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية باستخدام اساليب التحليل المالي	4.18	0.90	موافق
11	يزيد التنافس بين الشركات المدرجة في سوق المال على توفير متطلبات الحوكمة والموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية	4.18	0.99	موافق
	المتوسط العام	4.40	0.75	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

أظهرت النتائج أن المتوسط العام لمحور جودة التقارير المالية بلغ (4.40) بانحراف معياري قدره (0.75)، وهو ما يعكس اتجاهاً إيجابياً مرتفعاً لدى أفراد العينة نحو مستوى جودة التقارير المالية.

وقد جاءت عبارة إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها بمتوسط بلغ (4.68)، تلتها عبارة عرض التحليلات المالية للمعلومات الواردة بالتقارير بين الفترات المحاسبية بمتوسط (4.59)، ثم العبارة المتعلقة بارتباط قوة نظام الحوكمة بجودة التقارير المالية بمتوسط بلغ (4.56). كما ظهرت مستويات مرتفعة من الموافقة فيما يتعلق بشمول الإفصاح وقدرة البيانات المالية على التعبير عن الوضع المالي ودعم تقييم الأداء وإجراء المقارنات.

وفي المقابل، سجلت بعض جوانب الموضوعية والدقة والوضوح واستخدام أساليب التحليل المالي متوسطات بلغت (4.18)، وهي وإن بقيت ضمن مستوى الموافقة، فإنها تشير إلى جوانب يمكن تعزيزها مستقبلاً بما يدعم جودة التقارير المالية بصورة أكبر.

5.3- اختبار فرضيات الدراسة:

5.3.1- اختبار الفرضية الأولى

جدول (5) نتائج اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بمستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المرجعية	T	درجات الحرية	مستوى الدلالة	القرار
الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات	4.32	0.76	3.41	6.991	33	<0.001	تدعم الفرضية الأولى

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المتغيران	N	معامل ارتباط بيرسون (r)	مستوى الدلالة	اتجاه وقوة العلاقة	القرار
الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات × جودة التقارير المالية	34	0.981	< 0.001	موجبة قوية جداً	تدعم الفرضية الثانية

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للالتزام بمبادئ حوكمة الشركات بلغ (4.32)، وهو أعلى من القيمة المرجعية المعتمدة في الدراسة والبالغة (3.41)، والتي تمثل الحد الأدنى لفئة الموافقة وفق تقسيم مقياس ليكرت المستخدم. كما بلغت قيمة اختبار العينة الواحدة ($t = 6.991$) عند مستوى دلالة أقل من (0.001)، مما يشير إلى أن مستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات جاء مرتفعاً ودالاً إحصائياً، ومن ثم تدعم النتائج الفرضية الأولى.

5.3.2- اختبار الفرضية الثانية

جدول (6) يبين نتائج اختبار العلاقة بين الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تبين من الجدول (6) أن معامل ارتباط بيرسون بين الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية بلغ ($r = 0.981$) عند مستوى دلالة أقل من (0.001)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية جداً ودالة إحصائياً بين المتغيرين وفقاً لتصورات أفراد العينة. وتعني هذه النتيجة أن ارتفاع مستوى الالتزام

بمبادئ حوكمة الشركات يقترن بارتفاع مستوى جودة التقارير المالية. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة تعبر عن علاقة ارتباطية بين المتغيرين ولا تعني بالضرورة وجود علاقة سببية مباشرة بينهما. وبناءً على ذلك، تدعم النتائج الفرضية الثانية للدراسة.

3.6- مناقشة النتائج مع نتائج الدراسات السابقة:

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كبلان (2018) التي توصلت إلى وجود ارتباط إيجابي بين الوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية المنشورة في سوق الأوراق المالية الليبي، كما تتسق مع دراسة الأوجلي والكزة وعامر (2024) التي بينت ارتباط تطبيق متطلبات الحوكمة بتحسين جودة التقارير المالية في المصارف الليبية. وفي المقابل، تدعم نتائج شقلوف (2024) والمجربي وعوض (2025) أهمية مراعاة اختلاف مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بين المؤسسات والقطاعات، بما يشير إلى أن انعكاس الحوكمة على جودة التقارير قد يتأثر بطبيعة البيئة التنظيمية ومستوى التطبيق الفعلي.

3.7- النتائج

النتيجة الأولى: مستوى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات

أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى مرتفع من الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر العاملين بسوق المال الليبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.32) بانحراف معياري قدره (0.76) وتركزت أعلى درجات الاتفاق في الجوانب المتعلقة بزيادة الثقة في المعلومات المنشورة، والالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة لسوق المال، وتقليل فجوة المعلومات بين المستثمرين والإدارة، والحد من التلاعب في المعلومات المالية. وهذه النتيجة تجيب عن السؤال الأول وتحقق الهدف الأول للدراسة. كما دعمت النتائج الإحصائية الفرضية الأولى، إذ بلغت قيمة اختبار العينة الواحدة ($t=6.991$) عند مستوى دلالة أقل من (0.001)، وجاءت الفروق في اتجاه مستوى أعلى من القيمة المرجعية المعتمدة في الدراسة.

النتيجة الثانية: مستوى جودة التقارير المالية

أظهرت النتائج الوصفية اتجاهاً إيجابياً مرتفعاً نحو جودة التقارير المالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (4.40) بانحراف معياري قدره (0.75) وتمثلت أبرز مؤشرات الجودة في إعداد التقارير وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، والعرض الدوري للتحليلات المالية، وشمول الإفصاح، وقدرة البيانات المالية على التعبير عن الوضع المالي للشركة. وتعتبر هذه النتيجة نتيجة وصفية مساندة لفهم المتغير التابع وتفسير العلاقة محل الدراسة، وليست اختباراً لفرضية مستقلة.

النتيجة الثالثة: العلاقة بين الالتزام بمبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية

كشفت نتائج معامل ارتباط بيرسون عن وجود علاقة ارتباط موجبة قوية جداً ودالة إحصائياً بين الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، حيث بلغ معامل الارتباط ($r=0.981$) عند مستوى دلالة أقل من (0.001) وتعبر هذه النتيجة عن علاقة ارتباطية بين المتغيرين ولا تعني بالضرورة وجود علاقة سببية مباشرة بينهما. وتشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة يقترن بارتفاع مستوى جودة التقارير المالية وفقاً لتصورات أفراد العينة، وبذلك تجيب النتيجة عن السؤال الثاني وتحقق الهدف الثاني وتدعم الفرضية الثانية للدراسة.

3.8- التوصيات

استناداً إلى النتائج الميدانية، توصي الدراسة:

1. تعزيز الالتزام الفعلي بالقواعد والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات في البيئة الليبية، مع الاهتمام بتطويرها بصورة تتلاءم مع متطلبات سوق المال والتغيرات في بيئة الأعمال.
2. دعم ممارسات الإفصاح والشفافية، ولا سيما فيما يتعلق بالمعلومات المالية وغير المالية ذات الأهمية للمستثمرين وأصحاب المصالح، والعمل على تحسين وضوح المعلومات ودقتها وموضوعيتها.

3. تعزيز دور المراجعة الداخلية والخارجية والآليات الرقابية في متابعة مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة ومتطلبات إعداد التقارير المالية.
4. التأكيد على الالتزام بالمعايير المحاسبية عند إعداد التقارير المالية، وتشجيع الشركات المدرجة على تطوير ممارسات الإفصاح بما يعزز موثوقية المعلومات المالية وثقة مستخدميها.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

المراجع العربية:

- [1] أبو بركة، محمد عبد ربه (2015). أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على السيولة النقدية: رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى.
- [2] أبو حمام، ماجد إسماعيل (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية : رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- [3] أدهيم، وائل ساسي محمد، بورايف، مفتاح عبد الرواف حماد، الديباني، أنس فرج، والعبيدي، عبد السلام مصري امطيريد (2025). أثر ضعف حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في ليبيا: دور فاعلية التدقيق الداخلي كمتغير وسيط. مجلة جامعة الزيتونة الدولية، 53-76.
- [4] الأوجلي، جمعة محمد، الكزة، عبد السلام أحمد، وعامر، أنس عبد القادر (2024). The impact of applying corporate governance requirements on financial reports quality of the Libyan banks. *Dirasat in Economics and Business*, 42(1), 122-146. <https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6811>
- [5] التير، أحمد محمد، ونافع، فاطيمة سليمان محمد (2026). دور الحوكمة في تحسين جودة القوائم المالية عبر الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الليبية بمدينة مصراتة. مجلة البحوث الأكاديمية، 30(1)، 21-40. <https://doi.org/10.65540/jar.v30i1.1328>
- [6] الحربي، آلاء واصل (2021). أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية تداول. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 29(3)، 223-253. <https://doi.org/10.33976/IUGJEB.29.3/2021/9>
- [7] الحوامدة، أحمد محمود (2021). حوكمة الشركات. دار ابن النفيس للنشر والتوزيع .
- [8] الحياي، وليد ناجي، وآل غزوي، حسين عبد الجليل (2015). حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية. مركز الكتاب الأكاديمي .

[9] حرفوش، أنيسة (2019). البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية. مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، 2(1)، 179-204. <https://doi.org/10.52863/2261-002-001-010>

[10] حمدان، علام محمد موسى (2011). أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. دراسات: العلوم الإدارية، 38(2)، 433-415.

[11] السامرائي، محمد حامد مجيد (2016). أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

[12] السعدني، مصطفى حسن بسيوني (2009). الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات. المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

[13] سليمان، محمد مصطفى (2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري. الدار الجامعية .

[14] شقلوف، محمد فرج (2024). الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية بمدينة طرابلس. مجلة جامعة الزيتونة، 49(4)، 130-169.

[15] شهيد، رزان حسين، والعيسى، ضحى محمد (2018). أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، 44(4)، 266-277. <https://doi.org/10.33977/0507-000-044-277>

039

[16] صالح، مروان مفتاح سالم. (2025). دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: من وجهة نظر موظفي شركات الاتصالات في ليبيا. المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)، 3(2)، 29-47.

[17] عبد العال، أحمد محمد (2015). الحوكمة المؤسسية ودورها في تعزيز الأداء المالي. دار الفكر الجامعي.

[18] عبد الله، محمد صالح (2019). الرقابة المالية وأثرها في تعزيز حوكمة الشركات. دار الجنان للنشر والتوزيع.

[19] عجبنا، سماح علي العوض (2018). الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها على جودة التقارير المالية: دراسة جامعية، كلية التجارة، جامعة النيلين، السودان.

[20] الغرياني، عمر محمد، ومادي، صالح أحمد (2025) مدى توافق مستوى الإفصاح في الشركات المملوكة للدولة الليبية مع توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: (OECD) دراسة استطلاعية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العامة للرقابة على الاستثمارات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي. مجلة الدراسات الاقتصادية، 8(2)، 33-49. <https://doi.org/10.37375/esj.v8i2.35>

- [21] الفيتوري، زينب حسين محمد (2023). أثر جودة التقارير المالية على الأداء المالي: دراسة تحليلية ومقارنة بين المصارف التجارية: دراسة أكاديمية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، جنزور.
- [22] فلمبان، أمجاد فاروق (2023). دور تطبيق قواعد الحوكمة على مصداقية التقارير المالية: دراسة تطبيقية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة - إدارة الشؤون المالية. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، 5(52)، 150-191. <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v5.52.7>
- [23] التعيد، عبد الرحمن سليمان، والعمراني، أحمد محمد (2015). ضمان جودة التقارير المالية: بين المعايير الدولية والممارسات المحلية. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- [24] قاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد (2017). إطار مقترح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- [25] كبلان، معتز عبد الحميد علي (2018). أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي: دراسة ميدانية. مجلة دراسات محاسبية، (2)، 288-330. <https://doi.org/10.5281/zenodo.16458059>
- [26] محمود، خالد سعيد رشاد (2017). دراسة تحليلية لأثر الاستثمار المؤسسي على آليات حوكمة الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية. كلية التجارة، جامعة القاهرة .
- [27] المجري، فاطمة علي مصباح، وعوض، المبروك فرج (2025). مدى التزام المؤسسات الليبية العامة بمبادئ الحوكمة: دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة على قطاع الاستثمار والقطاع المصرفي خلال عامي 2022-2023. مجلة الدراسات الاقتصادية، 8(2)، 246-270 .
- <https://doi.org/10.37375/esj.v8i2.3572>
- [28] النجار، عايش عبد الله عايش (2016). العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية : رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- [29] بن غانم، وائل، وماضي، صهيب (2023). انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية بمؤسسة اتصالات الجزائر-قالمة : رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر .
- [30] بن نونة، نوال، وغطاس، تويبه، وحمادو، زكية (2020). دور المراجع الخارجي في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين بولاية ورقلة : مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر .
- [31] يونس، نجاه محمد مرعي (2019). أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك المدرجة بالبورصة السعودية: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 49(1)، 215-266.

- [32] Chen, R. (Ryan), Liu, F. (Andy), & Zhao, C. (2024). Worldwide board reforms and financial reporting quality. *Research in International Business and Finance*, 69, 102239. <https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2024.102239>
- [33] Hasan, A., Aly, D., & Hussainey, K. (2022). Corporate governance and financial reporting quality: A comparative study. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 22(6), 1308–1326. <https://doi.org/10.1108/CG-08-2021-0298>
- [34] Rajpurohit, P. D., & Rijwani, P. R. (2022). Corporate governance and quality of financial reporting in emerging markets: A structured literature review. *Indian Journal of Corporate Governance*, 15(1), 89–134. <https://doi.org/10.1177/09746862221089060>

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.